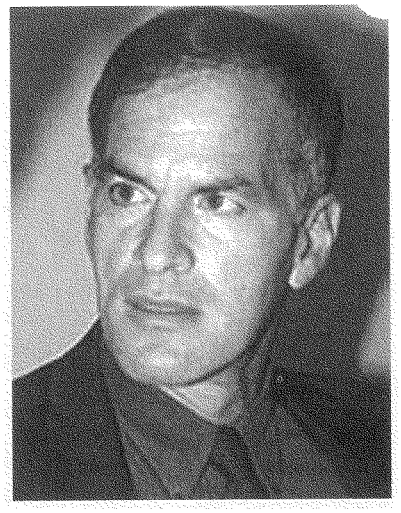

نورمن فنكلستين

أستاذ العلوم السياسية في جامعة ديبول في شيكاغو، وأحد أبرز المثقفين الأميركيّين عداء للّوبي الصهيوني. من كتبه: **صناعة الهولوكوست**، و**صعود فلسطين وأفولها**.

١ ـ عن أهميّة هذا البُعْد:

لا معنى لفَصْل الاهتمامات الأخلاقيّة عن الاهتمامات العمليّة والقانونيّة: فالتشريع اللاأخلاقيّ لا يُمْكن أن تكون له منزلةٌ قانونيّةٌ حقيقيّةٌ، كما أنّ العمل اللاأخلاقيّ لا يمكن إلاّ أن تكون له تَبِعاتٌ عمليّةٌ سلبيّة.

٢ ـ عن ماهيّة المدنيّ:

لا جواب.

٣ ـ عن ماهيّة المستوطِنين:

شعوري الخاصّ هو أنّ المستوطنين أهدافٌ مشروعةٌ للمقاومة المسلّحة. فإذا اقتحَمَ أحدُ البالغين منزلكَ بصورةٍ غير شرعيّة واستولى عليه، فإنّ لك الحقّ في أن تَطْرده بالقوّة. تَجْدر الملاحظةُ ـ بغضّ النظر عن المسائل القانونيّة المعقّدة ـ أنّ ذلك هو إجماعُ الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة [مناطق ٦٧]. فحين أصدرتْ منظّمة «بتسليم» تقريرًا يدين الفلسطينيّين لاستهدافهم المستوطنين الإسرائيليّين، شجبتْ كلُّ منظّماتٍ جماهيريّةٍ فلسطينيّةٍ تقريبًا ذلك التقرير. إنّ الأحكام الأخلاقيّة لا تَعْدو في الغالب أن تكون حُدُوسًا سليمة. ولا أرى سببًا للشكّ في حَدْس الفلسطينيّين الناشطين في قضايا حقوق الإنسان، الذين أَعْرف كثيرًا منهم وأُجلّهم إجلالاً عظيمًا. لقد كان مألوفًا أن يُدان الأميركيُّون الأصليُّون [«الهنود الحمر»] الذين يقاومون بعنفٍ غزواتِ المستوطنين الأوروبيّين على الحدود، فيوصَفُوا بـ «المتوحّشين» ـ وهو المعادِلُ في تلك الأيام لكلمة «الإرهابيّين.» وأجابت هيلين هانْتْ جاكسون، وهي مدافِعةٌ صُلْبة عن حقوق الأميركيّين الأصليّين في ذلك الزمن، بالقول إنّ «الهنود الحمر الذين ارتكبوا تلك الفظائعَ إنّما كانوا ببساطةٍ يَطردون بالقوّة رجالاً سَبَقَ أن اغتَصَبوا وسَرَقوا أراضيَهم، ويَقْتلونهم أثناء الصراعات الناجمة عن هذا الطرد القَسْريّ... تُرى ماذا كانت ستَفْعل مجموعةٌ من الرجال البيض لو كانت في موقع هؤلاء الهنود تمامًا؟»

٤ ـ و٥ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨؛ وعن الحقّ في استرجاع البيت السليب الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

كلُّ طالب في المدرسة يَعْرف القولَ المأثورَ: Might doesn't make right [القوّة لا تَصْنع حقّاً]. ولهذا فإنّ المرء لا يَمْلك حقّاً شرعيّاً في أرضٍ استَوْلى عليها بالقوّة، وهذا مبدأٌ أُقِرّ في المَقْطع الذي يتقدّم قرارَ الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. ومع ذلك فمن الصحيح أيضًا أنّ القوّة مع مرور الوقت تَصْنع حقّاً بالفعل. ولو لم يكن هذا هو واقعَ الأمر لكان «الحقُّ» يتطلّب تهجيرًا هائلاً للسكّان وإعادتَهم إلى مساقط رؤوسهم. لقد كان هتلر مُصيبًا حين قال إنّه «لم تكن ثمّة أمكنةٌ لا سيِّدَ لها... والمهاجِمُ دائمًا يلقَى معارضةً من المالِك.» إنّ كثيرًا من الناس يعيشون الآن حيث يعيشون لأنّ أجدادَهم في الماضي البعيد، أو في الماضي الذي ليس بذلك البُعْد، احتلُّوا الأرضَ عنوةً. والمفارقة هي أنّ الفلسطينيّين والصهاينة معًا يَرْفضون مبدأَ أنّ القوّة في النهاية تَصْنع حقّاً: الفلسطينيُّون يرفضونه لأنّه يشرِّع الدعوى الإسرائيليّةَ في جزء من فلسطين، والصهاينةُ يَرْفضونه لأنّه يَنْزع الشرعيّةَ عن دعواهم في فلسطين حين جاءوا إليها في بداية القرن العشرين. الأدبيّات الصهيونيّة تسمّي المطالبةَ بيهوديّة فلسطين، لكون اليهود طُردوا منها قَسْرًا قبل ألفيْ عام، «حقّاً تاريخيّاً.» ولكنّ هذا «الحقّ» ليس حقّاً ولا تاريخيّاً. فهو ليس تاريخيّاً بقدْرِ ما يُبْطِل ألفيْ عامٍ من الوجود غير اليهوديّ في فلسطين، أو ألفيْ عامٍ من الوجود اليهوديّ خارجها. وهو تَوَقُّفَ عن أن يكون حقّاً بعد مرور ألفيْ عام. متى يتوقّف «الحقّ» عن أن يكون «حقّاً»؟ متى تصبح «القوّة» «حقّاً»؟ هذان سؤالان لا تُمْكن الإجابةُ عنهما بشكلٍ مجرّد.

لقد فضح المؤرِّخ آرنولد توينبي الدعوى الصهيونيّةَ لامتلاك فلسطين على أساس «الحقّ التاريخيّ،» فذَكر في مجادلةٍ شهيرةٍ أنّ كل دعوى شرعيّةٍ تَخْضع لـ «تشريع يُعنى بسَرَيان مفعولِ الدعوى.» وفي ما يختصّ بالدعوى الفلسطينيّة في الحقّ بأراضي عام ٤٨ فإنّ الإجماع

الدوليّ كما يبدو هو أنّ ذلك «التشريع» قد انقضى، ولكنّه لم ينقضِ بالنسبة إلى المستوطَنات الإسرائيليّة. ولا أستطيع أن أقدّم قانونًا صارمًا عن سببِ ذلك. فلماذا عُدَّ الوجودُ الأوروبيُّ في الجزائر غيرَ شرعيّ، في حين عُدّ الوجودُ الأوروبيُّ في جنوبيّ أفريقيا شرعيًا؟ أنا لا أعرف الجواب.

«اعترف غاندي نفسُه بأنّ الفلسطينيّين... يَمْلكون الحقّ في استعمال القوّة العنفيّة لمقاومة الاحتلال.»

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين:

عدا مسألة الأطفال والشيوخ، فقد أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن السؤال ٣ أعلاه. من الواضح أنّ الأطفال والشيوخ يندرجون في خانة المدنيّين، ولهذا تحميهم المواثيقُ الدوليّةُ التي تُحرِّم استهدافَ المدنيّين وتضع قيودًا قاسيةً على استهداف المواقع العسكريّة (المشروع استهدافُها) حين يشكّل هذا الاستهدافُ خطرًا على حياة المدنيّين.

٧ ـ و ٨ ـ عن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»؛ وعن مبدإ «العيْن بالعيْن»:

بالنسبة إليّ لا سؤال في هذا الصدد. إنّ تفجير باصاتٍ مليئةٍ بالمدنيّين الإسرائيليّين عملٌ خاطئ بشكلٍ واضح. ولكنْ بمقدوري بالتأكيد أن أَفْهم لِمَ قد يقوم الفلسطينيُّون ـ بعد دَفْعهم إلى حافة الانفجار ـ بارتكاب فظائع كهذه أو بدعمها. فذات مرّة سألتُ أمي الراحلةَ، وهي من بين الناجين من الهولوكوست النازيّة، عن رأيها حين كانت الأنباءُ تتسرّب أثناء الحرب عن أنّ الحلفاء يَقْصفون المدنَ الألمانيّة. «كنتُ أريد للألمان أن يموتوا،» أجابت دونما تردّد، «كنتُ أعلم أنّني لن أعيش، فأردتُ لهم الموتَ أيضًا. لقد كُنّا نهلّل لقاذفات الحُلَفاء. كنّا نريد أن يدمّروا كلَّ ما هو ألمانيّ. كنّا نتمنّى لهم الموتَ كلَّ ثانيةٍ في اليوم لأنّنا كنّا نواجِهُ الموت كلَّ ثانية في اليوم.» ولكنْ أن نَفْهَمَ لا يعني تمامًا أن نَعْذُرَ.

٩ ـ عن استهداف الإسرائيليّين المتطرّفين:

إنّ «المسؤوليّة الجماعيّة» مفهومٌ غموضُه معروفٌ جدّاً. ولكنْ يُمْكن تمييزُ ثلاثِ نقاطٍ لا خلافَ عليها نسبيّاً على امتداد الطيف. فعند أحد الحدَّين ثمّة ديكتاتوريّةٌ لا يَمْلك المواطنون فيها أيَّ رأي في سياسة الدولة، أو هم يتدخّلون فيها معرِّضين أنفسَهم لمجازفة شديدة. وعند نقطة الوسط ديموقراطيّةٌ تمثيليّةٌ يستطيع المواطنون فيها أن يَصُوغوا سياسةَ الدولة: قد لا يقومون بهذا فعلاً، غير أنّ الوسائل متاحةٌ لو أرادوا ذلك. وعند ثاني الحدَّيْن من الطيف ديموقراطيّةٌ يقوم فيها المواطنون أجمعين عمليّاً بالتأثير في سياسة الدولة وبالتحرُّك لتنفيذ هذه السياسة أيضًا: وأحدُ الأمثلة على هذا هو دولةٌ ديموقراطيّةٌ ذاتُ جيشٍ من المدنيّين المجنَّدين تجنيدًا إلزاميّاً. إنّ المسؤوليّة الجماعيّة تزداد زيادةً واضحةً كلّما انتقلنا من أحد حَدَّي الطيْف إلى الآخر. فإذا التفتنا إلى إسرائيل فإنّ الدعمَ الذي يقدّمه المواطنون الإسرائيليُّون لسياسات الدولة الإجراميّة، والدورَ الحاسمَ الذي يلعبونه في تطبيقها، يعنيان أنّهم يتحمّلون مسؤوليّةً كبيرةً عن الجرائم المرتكَبة. ولكنّ الإقرار بهذا لا يقلّل من أهميّة التمييز الحاسم بين المدنيّين والعسكريّين. هل يتحمّل الأميركيُّون الذين كانوا يَعْملون في مبنى التجارة العالميّ في صبيحة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) جزءًا من المسؤوليّة عن الجرائم التي ارتكبتها الحكومةُ الأميركيّةُ، وهي جرائم لا تُعَدّ ولا تُحصى؟ نعم، بلا أدنى شكّ. ولكنْ هل يستحقُّون الموتَ؟ بالطبع لا. ومن جهة ثانية، ودون أن نغوصَ في الأسئلة القانونيّة الشائكة حول «أعمال الانتقام،» فإنّي أعتقد أنّ اغتيال وزير في الحكومة الإسرائيليّة عَقِبَ قيام إسرائيل المتكرّر باغتيال قادة فلسطينيّين سياسيّين إنّما هو انتقامٌ مشروع.

١٠ ـ عن أمّ حلمي الآخذة بالثأر:

لقد سبق أن أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٣ أعلاه.

١١ ـ عمّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيّين يَسْلكون طريقًا لـ «الإرهابيّين» عملاً مبرَّرًا:

لقد سبق أن أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٦ أعلاه.

١٢ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة على الفلسطينيّين:

إنّ حرمانَ إنسانٍ حياتَه، تحت أيِّ ظرف، عملٌ مُفْسِدٌ أخلاقيّاً. ويجب ـ أو يَحْسن ـ أن يكونَ الملاذَ الأخيرَ. ولكنْ أثناء الثورة العربيّة في فلسطين بين عاميْ ١٩٣٦ و١٩٣٩ اعترف غاندي نفسُه بأنّ الفلسطينيّين «تبعًا للقواعد المقرَّرة حول الخير والشرّ» يَمْلكون الحقَّ في استعمال القوّة العنفيّة لمقاومة الاحتلال الأجنبيّ. كما أنّ قرارات الأمم المتحدة تكرِّس هذا المبدأ نفسَه. ولهذا فإنّ الفلسطينيّين يَمْلكون حقَّ استخدام القوّة المسلّحة. ولكنْ على المرء ألاّ يتظاهَرَ بأنّها ليست من دون تَبِعات مُضِرّة. هناك ناشطٌ فلسطينيٌّ (وصديقٌ حميمٌ لي) من الخليل يَرْثي للانتفاضة الجديدة «عبادتَها للموت،» مُشيرًا إلى خيبةِ أملِ أطفاله إنْ لم تَحْمل أخبارُ الصباح نبأَ استشهادِ أحدِ الفلسطينيّين.

شيكاغو

للاطّلاع على إجابة فنكلستين عن أسئلة البعد السياسيّ راجعْ ص ٦٥.